



وقفة احتجاجية خارج معتقل سدية تيمان والياطات المرفوعة تحمل شهادات
معتقلين تعرضوا للتعذيب (نقلًا عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- افتتاحية: اغلقوا "سديه تيمان" 2
ألون بنكاس: على الرغم من الضربة المحدودة، فإن إسرائيل وإيران لن تعودا
إلى الستاتيكو الذي كان بينهما 3
عاموس جلعاد: لا معنى، تقريباً، للإنجازات العسكرية، من دون وجود استراتيجيا
ناظمة 7
عميرة هاس: هؤلاء شركاء في القتل، والعنف، والسلب، لكن الدولة تسمح بالحفاظ
على سرّيتهم 9

أخبار وتصريحات

- تجدد تظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة الإسرائيلية والتظاهرات المطالبة بإبرام
صفقة تبادل أسرى، ولبيد يؤكد: هذه الحكومة كارثة 13
الولايات المتحدة تنوي فرض عقوبات على كتية "نيتسح يهودا" في الجيش
الإسرائيلي بسبب اعتداءاتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية 14
تقرير: وكالة "ستاندرد أند بورز جلوبال" تخفّض التصنيفات الطويلة الأجل
لإسرائيل في ظل مخاطر جيوسياسية أخذة بالارتفاع 15

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtar-at-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

اغلقوا "سديه تيمان"

- تحذّر مجموعة من المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان مما يجري في معتقل "سديه تيمان" الواقع بالقرب من بئر السبع، والذي يُحتجز فيه عدد من سكان قطاع غزة، منذ بداية الحرب. وقبل أسبوعين، توجّه اتحاد حقوق الإنسان إلى المدعية العسكرية الأولى اللواء يفعات تومر يروشالمي، وطلب منها إغلاق المنشأة فوراً، بحجة أنها تشهد عمليات تعذيب، وتسودها ظروف تشكل خطراً على السلامة الجسدية للمعتقلين، وعلى حياتهم.
- وأصدرت منظمة "أطباء للدفاع عن حقوق الإنسان" في الأسبوع الماضي مطالعة أخلاقية تتعلق بمعسكر "سديه تيمان"، تتضمن شهادات لمعتقلين أُطلق سراحهم من المعتقل لأسباب طبية وصحية. وتوصلوا إلى الاستنتاج أنه يجب إغلاقه فوراً، ونقل المعتقلين الذين يحتاجون إلى المعالجة إلى المستشفيات المدنية، للحصول على علاج يخضع للأخلاقيات والمعايير الطبية. لقد وجهت المنظمة أصابع الاتهام إلى وزارة الصحة، وقالت: "نحن نعتبر أن توجيهات وزارة الصحة بشأن العلاج في "سديه تيمان" هي التي سمحت بهذه الانتهاكات والتصرف غير الإنساني والتعذيب".
- "اللجنة العامة ضد التعذيب" حذّرت منذ وقت طويل من الأفعال التي تجري في "سديه تيمان". "بعد مرور 6 أشهر على الحرب، يمكن القول، بوضوح، إن دولة إسرائيل تشغل "سجن غوانتانامو الخاص بها".
- العدد الدقيق للمعتقلين في "سديه تيمان" غير معروف. جزء منهم أُسرى من "مخربي" النخبة، وآخرون من سكان القطاع الذين أُسروا، ثم أُطلق سراحهم

وعادوا إلى القطاع. والمعتقلون محتجزون من دون رقابة من المحاكم، ومن دون السماح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارتهم، كما يُمنع المحامون من الاجتماع بهم. هاجر شيزاف نشرت في الشهر الماضي أن 27 معتقلاً فارقوا الحياة في أثناء اعتقالهم في منشآت عسكرية، وأن الجيش رفض إعطاء تفاصيل تتعلق بظروف وفاتهم. وتحدثت عن ظروف اعتقال صعبة وعنيفة.

- وكانت "هآرتس" نشرت هذا الشهر رسالة أرسلها طبيب عمل في مستشفى "سديه تيمان" إلى وزير الدفاع يوآف غالانت ووزير الصحة والمستشارة القانونية للحكومة، حذّر فيها من أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي بسبب سلوكها مع المعتقلين، وجاء فيها "في الأسبوع الماضي فقط، خضع معتقلان لعملية بتر للساق بسبب إصاباتهما بالغرغرينا، ومع الأسف، ما يجري هو أمر عادي".
- يجب الاستجابة إلى المطالبات، وإغلاق "سديه تيمان" فوراً. على دولة إسرائيل الحرص على احترام القانون في علاقتها بالأسرى لديها. وهذا ما يجب أن يحدث، ولا سيما مع وجود 133 مخطوفاً لدى "حماس".

ألون بنكاس - محلل سياسي
"هآرتس"، 2024/4/21

على الرغم من الضربة المحدودة، فإن إسرائيل وإيران لن تعودا إلى الستاتيكو الذي كان بينهما

- تعرّض النموذج الأساسي، الذي طبع خلال العقد الأخير العلاقات في "الحرب الخفية" بين إسرائيل وإيران، لضربة في الأسبوعين الأخيرين، وعلى مستويين مختلفين. المستوى الأول، هو المستوى العسكري، لقد أدركت إسرائيل أنها لا تستطيع مهاجمة القنصلية الإيرانية في دولة الثالثة (سورية) من دون ردّ من طهران. وقرار إسرائيل اغتيال قائد فيلق القدس في سورية ولبنان، بالاستناد إلى تقارير أجنبية، هو تطبيق عملي للمبدأ المعروف

بـ"التناسبية الاستراتيجية"، أي ضربة مباشرة وعلنية موجهة إلى إيران، وليس إلى أحد أذرعها من تنظيمات تابعة لمختلف "وكلائها".

- لكن، على الرغم من تحقيق مبدأ مشروع، فإن حساب التكلفة - الثمن والفائدة - والربح، على خلفية حرب غزة ومصالح وأرباح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأوكرانيا، وحتى في المحيط الهادئ، كان محاطاً بالشوائب. وفي أعقاب الرد الإيراني، يمكن القول إن العملية لم تؤدّ إلى زيادة الردع. وعملياً، عندما يحدث تصعيد من دون ردع فعلي متبادل، فإن احتمال الاشتعال المستقبلي يزداد بصورة تصاعدية.
- إن الردع مفهوم خاطيء يتردد كثيراً في إسرائيل. "حماس" مردوعة، حزب الله مردوع، إيران مردوعة، سنستعيد الردع، وسنرمّمه، ولا نتحمل المسّ بالردع، يتعين علينا الردّ من أجل تعزيز الردع. وإذا كان هذا المصطلح لم يفقد مغزاه بصورة مطلقة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإنه بالتأكيد فقد معناه في ليلة 13-14 نيسان/أبريل جرّاء الهجوم الإيراني على إسرائيل.
- إيران التي لم تردعها العمليات في سورية في السنوات الأخيرة، ولم تردع هذه المرة، وخرجت عن أسلوبها في الردّ من خلال إطلاق المئات من صواريخ أرض-أرض، وصواريخ كروز، والمسيّرات، على الأراضي الإسرائيلية. هذه المرة الأولى التي نشهد فيها مثل هذا السيناريو، لذلك، هرعت إسرائيل "لترميم الردع" على طريقتها. وإذا كان هناك وجود للردع، فإنه كان من جهة الولايات المتحدة حيال إسرائيل وإيران، لأن محاولة منع نشوب حرب واسعة النطاق هي مصلحة أميركية أساسية منذ تشرين الأول/أكتوبر.

- المستوى السياسي أيضاً تعرّض لضربة كبيرة، فبينما كانوا في إسرائيل يتباهون بنجاح اعتراض الهجوم ومنع التصعيد في هذه الفترة الزمنية، رأت الولايات المتحدة ودول الخليج أن تبادل الضربات يشكل خطراً تصعيداً كبيراً، وذريعة مباشرة لبلورة وإنشاء "هندسة أمنية" جديدة في الشرق الأوسط، تشكل جزءاً مركزياً من مجموعة أفكار تسمى "خطة بايدن" التي تبدأ بمستقبل قطاع غزة، وتحتوي على مكوّن سياسي فلسطيني. لقد تجاهلت إسرائيل هذه الخطة، واستخفت بها، وبالربط الذي يقيمه العالم

اليوم بين غزة وإيران.

- إن الانطباع السائد بعد الهجوم المحدود في منطقة أصفهان، المنسوب إلى إسرائيل، أن الدولتين عادتتا، عملياً وجوهرياً، إلى الستاتيكو الذي كان قائماً قبل 1 نيسان/أبريل، اليوم الذي هاجمت فيه إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق، بحسب تقارير أجنبية، هو انطباع غير صحيح من أساسه. كُتب كلام كثير في الأيام الأخيرة بشأن الحسابات الخاطئة لإسرائيل والتقدير غير الصحيح أن إيران ستلتقى الضربة، وستضبط نفسها. الاعتراض الناجح لجزء كبير من المسيرات والصواريخ هو إنجاز تكنولوجي باهر، لكن لا علاقة له بالردع. أولاً، لدى إيران قدرة على التعلم. ثانياً، الائتلاف الذي ساعد، عملياً، في الدفاع عن إسرائيل، وشمل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والمساعدة الاستخباراتية من دول أخرى، لن يكون بالضرورة موجوداً في الجولة المقبلة. ثالثاً، الهجوم لم يشمل حزب الله الذي نعرف حجم ترسانته الصاروخية ونوعها.
- وعلى الرغم من اعتبار إيران عدواً مركزياً للأمن القومي الإسرائيلي، واعتبار السلاح النووي الإيراني المحتمل خطراً وجودياً، فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لم يلجأ قط إلى تطوير استراتيجية منهجية ومنتظمة في هذا الشأن. كان من المتوقع من شخص يعتقد أن التاريخ اليهودي يعيد نفسه، وأنه تجري كل مئة عام محاولة منهجية للقضاء على الشعب اليهودي، أن يضع استراتيجية مُحكمة وبعيدة الأمد ضد هذا الخطر.
- لكن هذا يفترض تفكيراً سياسياً حكيماً وجذرياً، وتفضيل المصالح الوطنية، وبناءً صبوراً لتحالف دولي وإقليمي. ومثل هذه الاستراتيجية تفرض تحديد أهداف عليا، وترسيم أهداف يمكن تحقيقها، ورؤيا جيو استراتيجية تساعد على تحقيق هذه الأهداف، وتعاوناً وثيقاً وحميماً، وثقة بالولايات المتحدة، وهذه المجالات لا يبرع فيها نتنياهو. كما في موضوعات أخرى، الخطابات هي كل شيء، والكلام هو الهدف، والتخويف هو الأداة، والشفقة هي الموسيقى، ولا وجود لعمل سياسي لا يوجد مقابله ربح سياسي فوري.
- تاريخ نتنياهو في مواجهة الخطر الإيراني معروف. تشخيص صحيح، لكن

العلاج غير موجود. التهيب موجود، لكن لا وجود لسياسة. وتنتياهو، على الرغم من تباهيه بالموضوع، فإنه لم يكن أول من شخّص المشكلة، بل إن حكومة رابين هي التي وظّفت مجهوداً كبيراً، من دون مظاهر هستيرية وخطابات ترهيب من خراب قريب للعالم. يسجّل لتنتياهو أنه نجح، إلى حد ما، في الفترة 2009-2015، في إقناع دول أساسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بأن السلاح النووي الإيراني ليس مشكلة إسرائيلية، وساهم في تدويل الموضوع، بعد تلميحته في الفترة 2011-2012 إلى أنه يجري الإعداد لعملية عسكرية ضد المنشآت النووية.

● نجح التدويل، وبدأت الولايات المتحدة بصوغ اتفاق نووي، إلا إنه لم يكن اتفاقاً مثالياً، بل كان مليئاً بالفجوات منذ البداية، لكنه كان يجب أن يكون مقبولاً من شركاء الولايات المتحدة في المفاوضات، روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وأن يكون مقبولاً من إيران بصورة خاصة. ماذا فعل تنتياهو؟ لم يحاول التأثير في الرئيس الأميركي، حينها، باراك أوباما، ولم يطالب بأن يكون شريكاً في صوغ البنود، بل فضّل أن يخطب من على كل المنابر، بينها أمام الكونغرس في آذار/مارس 2015، قبل 3 أسابيع من الانتخابات الإسرائيلية، لافتاً إلى أي حد هذا الاتفاق سيئ. وواعد بأن هناك اتفاقاً أفضل كثيراً. بعد مرور 9 أعوام، لم ير أحد الاتفاق الأفضل لتنتياهو.

● خلال فترة 2017-2018، شجّع تنتياهو الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الانسحاب بصورة أحادية من الاتفاق (الذي كان مطبقاً من دون انتهاكات كبيرة)، ومع انسحاب الولايات المتحدة في سنة 2018، أنهى تنتياهو انقلاباً استراتيجياً سلبياً، وحول التهديد الإيراني من مشكلة دولية إلى مشكلة "إسرائيلية". أيضاً محاولات الرئيس بايدن في سنة 2021، العودة إلى الاتفاق الأساسي، مع تعديلات صغيرة، عارضها تنتياهو. لأن هناك اتفاقاً أفضل طبعاً. بعد مرور 3 سنوات، أصبح لدى إيران كميات غير مسبوقه من اليورانيوم المخصّب (لم يصل بعد إلى 90٪، وهي الكمية المطلوبة لتطوير سلاح نووي). واليوم، إيران دولة على عتبة النووي بكل معنى الكلمة، الأمر الذي يجعل الاشتباك الحالي أكثر خطراً بكثير.

عاموس جلعاد – جنرال متقاعد في الجيش الإسرائيلي، وأحد المسؤولين الكبار في المنظومة الأمنية الإسرائيلية، خدم في السابق رئيساً للدائرة الأمنية – السياسية في وزارة الدفاع، وعمل رئيساً لوحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية، كما شغل منصب الحاكم العسكري الإسرائيلي للأراضي المحتلة في سنة 1967 (منصب "منسق أعمال الحكومة في المناطق"). يشتهر بأنه قدّم شهادته أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية بشأن مجازر صبرا وشاتيلا، يشغل جلعاد اليوم منصب رئاسة مركز دراسات الأمن والاستراتيجيا، ومؤتمر هرتسليا.

"يديعوت أحرونوت"، 2024/4/21

لا معنى، تقريباً، للإنجازات العسكرية، من دون وجود استراتيجيا ناظمة

• يُعدّ الدفاع المذهل عن دولة إسرائيل الذي قام به الجيش في وجه الغارة الإيرانية "الشريفة" ذا قيمة استثنائية تتمثل في الردع، وتجسيداََ ممتازاً للقدرات العسكرية. إن مجرد القرار الإيراني بشأن مهاجمة إسرائيل بصورة مباشرة، وعلى هذا النطاق الواسع، يُعتبر سابقة خطيرة، ربما كان مردّه تقديرات النظام "القاتل" في إيران، أن إسرائيل أصبحت أضعف من ذي قبل. أمّا النجاح العسكري الإسرائيلي في مجال الدفاع، بحسب ما نُشر، وكذلك في مجال الهجوم، حسبما نُسب إلى إسرائيل، فيوفر للأخيرة ما يشبه الوقت الإضافي للتحضير للمواجهة المقبلة، وهي مواجهة آتية حتماً، مهما طال الزمن، أو قصر. لهذا الغرض، هناك حاجة إلى قوة عسكرية، وإلى جانبها تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة والدول العربية. هذا الخيار "المبارك" موضوع على طاولة صنّاع القرار، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، وغياب قرار من هذا النوع يشبه تبنيّ استراتيجيا تضر بالمصالح الإسرائيلية.

• لقد تمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيق إنجازات مهمة في قطاع غزة، لكن، حتى لو تحقق ذلك، فإن رفض رئيس الوزراء تحديد استراتيجيا للخروج من الحرب، من المتوقع أن يلحق بإسرائيل أضراراً جسيمة، قد يكون بعضها

غير قابل للإصلاح، كما سيضر أيضاً بالإنجازات العسكرية التي حققها الجيش الإسرائيلي، فهذا الجيش، شأنه شأن أي جيش آخر، مجرد أداة قوية لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية، ولذلك، يجب أن يعثر على حليف مدني، غير عسكري، في قطاع غزة، في إطار سعيه لإخفاء وجود "حماسستان" من على وجه الأرض. إن غزة منطقة مكتظة، يعيش فيها 2.2 مليون من الفلسطينيين على أرض مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً، تعاني جراء أزمات شديدة الخطورة في عدة مجالات: مياه الشرب، والصرف الصحي، والصحة، والاقتصاد، وكثير غيرها. إن الأفكار المطروحة بشأن قوات محلية أو دولية تخدم كبديل مدني في القطاع هي أفكار عبثية، ولا مجال لأن تتحقق، ومن شأن غزة أن تتحول إلى منطقة بئسة حقيقية، سواء في الواقع، أو في صورتها في الإعلام الدولي. سيكون للأمر تأثير خطر في مكانة إسرائيل الدولية، التي ستضطر إلى فرض حكم عسكري مباشر. لا يمكن لإسرائيل وحدها أن تعيد إعمار القطاع وفتح أفق في وجه السكان، على هيئة بديل من نظام "حماس الشرير"، وهذا البديل لن يكون إلا السلطة الفلسطينية، بحسب المخطط الذي تقوم إسرائيل بصوغه مع الدول العربية الثرية.

• وينبغي أن يضاف إلى ذلك ما يحدث في الشمال. فمن غير المعقول أن منطقة كانت مزدهرة إلى حد كبير صارت خاوية من الناس. هذا الأمر يمكن حله بطريقة من اثنتين: إما مواجهة شاملة تكون أثمانها والأضرار المترتبة عليها مرتفعة، وهي تستوجب تنسيقاً مع الولايات المتحدة، أو تسوية سياسية محسنة توفر لإسرائيل وقتاً لتحسين قواها، تحضيراً لمواجهة مستقبلية. لقد تمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيق نجاحات تكتيكية رائعة جداً على الجبهة الشمالية، لكن هذه الإنجازات قد تتضرر في ظل غياب رؤية استراتيجية واسعة تشمل قطاع غزة أيضاً، بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول الإقليم. إن دعم الولايات المتحدة سيكون مطلوباً جداً في مواجهة تهديدات من النوع الذي تمثله محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي من شأنها أن تتحول في المستقبل إلى جبهة مهمة.

- عندما أصدر السنوار أمره بتنفيذ الهجوم "القاتل"، توقع اندلاع حرب متعددة الجبهات، وكسر عزيمة إسرائيل، والتسبب بشقاق بيننا وبين الولايات المتحدة ودول المنطقة، والحوول دون تشكيل حلف استراتيجي مع السعودية. فهل سنسمح له، من خلال قصر ذات يدنا الاستراتيجي، وقصر نظر رئيس الحكومة، بتحقيق مثل هذا السيناريو الضار؟
- هناك نقطة أخرى: علينا أن ننتهي من قضية المختطفين والمختطفات: لقد تركت دولة إسرائيل هؤلاء لمصائرهم مرة واحدة، وعليها أن تعيدهم الآن. المسألة ليست اختيارية، بل هي فرض واجب على الدولة.

عميرة هاس - صحافية إسرائيلية

"هآرتس"، 2024/4/20

هؤلاء شركاء في القتل، والعنف، والسلب، لكن الدولة تسمح بالحفاظ على سريتهم

- عندما نذهب للتجول في أي شارع من الشوارع الإسرائيلية، فمن المحتمل أننا سنلتقي خلال ساعة واحدة العشرات من الإسرائيليين العاديين الذين كانوا، وما زالوا، شركاء فاعلين في قتل الفلسطينيين المسلحين والعزل، وإصابتهم بالرصاص، وسلب أراضيهم، وهدم منازلهم، والتحقيق مع المعتقلين منهم باستخدام التعذيب، والتنكيل بهم وبإخوتهم وأخواتهم على الحواجز العسكرية، أو في شارع من شوارع القدس، أو في منازلهم لدى اقتحامها ليلاً. إسرائيليون عاديون أطلقوا، ويطلقون النار، وعذبوا، ويعذبون الناس، ونكّلوا وينكّلون بالبشر بصورة مباشرة، أو أنهم أعطوا، ويعطون أوامر، ووقّعوا، ويوقّعون مراسيم، ودفَعوا، ويدفعون الرواتب لمن يقومون بذلك نيابة عنهم. لقد وافقوا أيضاً على طرد عائلات من منازلها، وصادقوا على تحويل كميات أكبر من المياه إلى الإسرائيليين على حساب الماء الذي يُضخ للفلسطينيين، وقد رسموا، وخططوا لشوارع مريحة تفصل البلدات الفلسطينية عن بعضها البعض. أفعال هؤلاء لا تظهر على جباههم

[كفعل إدانة لهم]. بل إن هؤلاء لا يرون أنفسهم مجرمين، أو قتلة، أو لصوصاً.

● إن أفعال مئات الآلاف من الإسرائيليين هؤلاء معروفة، لكنها لا ترتبط شخصياً بمرتكبيها: فالجنود والموظفون الصغار يعملون تحت الظل المريح والمحمي والسرية التي توفرها لهم الدولة. ولا تُنشر أسماءهم إلا في الحالات الاستثنائية، في سياق أفعال عنيفة محددة. في حين أن الموظفين المسؤولين معروفون بأسمائهم، لكن ليس من المعتاد في إسرائيل إلصاق تعريفات بأسماء هؤلاء، على غرار مجرم، أو قاتل، أو لص، أو ناهب. حتى عندما يدور الحديث حول أعضاء كنيست ينظرون لقوانين الأبارتهايد، أو رؤساء أركان، أو مسؤولين في الشاباك. إن إلصاق هذه التوصيفات الخطرة بأسماء المسؤولين المعروفين لن تتجاوز العتبة لتصل إلى الأعراف الاجتماعية واللغوية، أو عتبة الكتابة التي تخضع لرقابة المحررين المسؤولين في وسائل الإعلام.

● إن الموظفين والجنود الصغار، حتى لو كانوا طيارين موقرين يعملون في سلاح الجو، يتمتعون بالحماية بموجب السرية المؤسساتية، المتجذرة عميقاً في قوانين البلد وعاداته. أمّا المسؤولون المعروفون، فهم محميون بكونهم ارتكبوا ما ارتكبهه باسم الدولة، وبإيحاء منها. هكذا يمكن لرئيس هيئة الأركان السابق بني غانتس، وقائد سلاح الجو السابق أمير إيشل، أن يشعرا بالأمن، وألا يخشياً من أن تقوم محكمة هولندية مدنية بقبول دعوى تعويض مدنية ضدهما نتيجة قتل ستة من أبناء عائلة في مخيم البريج، في سنة 2014.

● قدّم الدعوى المذكورة إسماعيل زيادة، وهو مواطن هولندي، بتهمة قصف منزل عائلته وقتل والدته مفتية، التي كانت تبلغ من العمر سبعين عاماً، وإخوته الثلاثة: جميل، ويوسف، وعمر، وزوجة جميل، بيان، وابنتهما شعبان، الذي كان يبلغ من العمر 12 عاماً. لقد وجدت المحكمة الهولندية أن كلاً من غانتس وإيشل، وهما من أصدرتا، إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر بالقصف، وقتل عائلة في منزلها، يتمتعان بحصانة وظيفية تحميها من الملاحقة القضائية. لقد قرر الحقوقيون العاملون في الجيش

الإسرائيلي أن "منسوب الضرر المتوقع بالمدنيين، في الغارة" (بمعنى قتل جدة، وزوجة ابنها، وحفيدها) "ليس مبالغاً فيه، إذا ما قورن بالإنجاز العسكري المهم: بمعنى ضرب ما يعتبره الجيش غرفة قيادة وتحكّم، وقتل من اعتبرهم ناشطين عسكريين كانوا يمكثون في المنزل".

● كانت المعادلة كالتالي: يُسمح بقتل ثلاثة مدنيين، في مقابل أربعة ناشطين عسكريين، حسبما يدعى. أمّا اليوم، وكما بتنا نعلم، فنتيجة العدد الهائل في صفوف القتلى المدنيين في كل عملية قصف في غزة، ونتيجة معرفتنا لعدد فاق الـ 15 ألفاً من الأطفال الذين قُتلوا فيها حتى الآن، ونتيجة التحقيقات المريعة التي أجراها يوفال أبراهام في "سيحاة ميكوميت" [موقع يساري إسرائيلي]، فإن هذا التناسب الفتاك، الذي يستخدمه القانونيون في الجيش والدولة، ليسمحوا بموجبه لطيارى سلاح الجو ومشغلي المسيرات فيه هو 20-30-40 قتيلاً مدنياً، وربما قتل حي كامل يقطنه مدنيون، من أجل القضاء على ناشط عسكري واحد يتبع لحركة "حماس".

● لطالما كان هناك، عبر التاريخ، دول استمدت شرعية العمل بعنف ضد مواطنيها وضد دول أخرى، من التاريخ، ومن رجال القضاء. هناك دول تعطي الإذن والحصانة لمواطنيها العاملين في الشرطة والجيش والمؤسسات الأمنية بالتصرف بعنف، من أجل تحقيق ما يُعرف بأنه دفاع عن الوطن والشعب. في بعض الأحيان، يكون ذلك صحيحاً، لكن في كثير من المرات، يُعد الأمر دفاعاً عن امتيازات المناصب العالية، والنظام الديكتاتوري، وعمليات النهب المأسسة، وقمع الأقليات، والتنكيل الممنهج بهم.

● لقد عرّفت الدول، والحقوقيون فيها أيضاً، من يمارسون العنف ضدها وضد نخبها، بمعنى: كل الذين يعارضون عنف الدولة بأي نوع من أنواع العنف، بأنهم جناة، وقتلة، ومقاتلون غير شرعيين. ينطبق هذا التوصيف على أقليات، وشعوب أصلانية تحولت إلى أقليات بواسطة القتل الممنهج والتهجير الجماعي، والعمال، والمهاجرين، والشعوب المحتلة، والمنهوبة.

● إن أي فلسطيني وفلسطينية يولدان في ظل هذا الظلم المتأصل: في ظل هذا العنف البيروقراطي والعسكري والنظامي ضدهم، والذي كبدهم عشرات آلاف القتلى، وملايين المهجرين على مدار السنوات، هذا الظل القانوني، هو لا يُعتبر عنفاً، بل يُعد دفاعاً عن النفس، وبطولة سامية وعالية المقام. وفي المقابل، فإن أفعال الفلسطينيين، بدءاً من توزيع منشور، أو كتابة نص في وسائل التواصل الاجتماعي، أو تظاهرة، أو قذف الحجارة، وصولاً إلى تنفيذ هجمة انتحارية، فهي تُعرّف، بصورة مسبقة، بأنها جريمة وجناية. علاوةً على ذلك كله، فإن الإسرائيلي الذي ينتزع حياة العديد من الفلسطينيين، يتم التعامل معه كبطل موقر، في حين أن الفلسطيني الذي يقتل إسرائيلياً، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو يعاقب حتى بعد موته [احتجاز جثامين الشهداء].

● هذا هو الواقع غير المتكافئ في المطلق، الذي وُلد فيه وليد دقة، ومات فيه. إن الانتقام اللانهائي، العابر للأجيال، الذي تمارسه الدولة وكثيرون من مواطنيها، أبقاه في السجن، حيث طوّر فكره الإنساني العميق. هذه النزعة الانتقامية توحى لكل فلسطيني بأن العنف الإسرائيلي غير قابل للشفاء، حتى لو لم يعتبره رجال القانون جريمة.

[تجدد تظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة الإسرائيلية والتظاهرات
المطالبة بإبرام صفقة تبادل أسرى، ولبيد يؤكد: هذه الحكومة كارثة]

”معاريف“، 2024/4/21

تجددت مساء أمس (السبت) تظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة الإسرائيلية والتظاهرات المطالبة بإبرام صفقة تبادل أسرى.

وأقيمت التظاهرة المركزية في تل أبيب، بينما جرت تظاهرات في مواقع وبلدات إسرائيلية أخرى، بينها تظاهرة بالقرب من منزل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في قيسارية [شمال إسرائيل] وتظاهرات في مدن بئر السبع وحيفا والقدس.

ورفع المتظاهرون بالقرب من منزل نتنياهو لافتات كتب عليها: ”أنت الرأس والمسؤول؛ لن تعود إلى منزلك قبل من تم إجلاؤهم“، في إشارة إلى الإسرائيليين الذين جرى إجلاؤهم عن منازلهم منذ بدء الحرب على قطاع غزة يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في منطقتي الحدود مع غزة ولبنان.

وشارك رئيس حزب ”يوجد مستقبل“ وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست يائير لبيد في التظاهرة التي أقيمت في حيفا، وخاطب المتظاهرين قائلاً: ”هذه الحكومة هي كارثة حلت على الدولة، وهي تقول لنا إننا لسنا مواطنين، إنما رعايا. هم يفعلون ما يريدون، ونحن ندفع فقط الضرائب ونرسل أبناءنا إلى الجيش. إننا نطالب بانتخابات الآن من أجل المخطوفين والجنود ومن تم إجلاؤهم، ومن أجل إنقاذ دولة إسرائيل“.

وكانت عائلات الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين في غزة وجهت أمس رسالة عاجلة إلى أعضاء ”كابينيت الحرب“ الإسرائيلي، وطالبت بعقد جلسة معهم قبل عيد

الفصح العبري الذي يصادف بعد غد (الثلاثاء) من أجل الاطلاع على جهود إعادتهم.

وجاء في الرسالة: "إننا نطلب أن نستمع منكم بشكل مباشر ومن دون وسطاء ما هي أولويات الحكومة الإسرائيلية، بعد مرور نصف عام على بدء الحرب. إننا نرى الأخبار الواردة من قطاع غزة في كل صباح بشأن عدم إحراز تقدّم عسكري، ولم نعد نشعر بأي أدوات ضغط عسكري. فماذا ستفعلون من أجل إعادتهم؟"

[الولايات المتحدة تنوي فرض عقوبات على كتيبة "نيتسح يهودا" في الجيش الإسرائيلي بسبب اعتداءاتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية]

موقع Walla، 2024/4/21

علم موقع "واللا" من مصادر موثوق بها في واشنطن أن الولايات المتحدة تنوي فرض عقوبات على كتيبة "نيتسح يهودا" في الجيش الإسرائيلي في الأيام المقبلة، وذلك بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان، واعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وفي حال حدوث ذلك، فستكون المرة الأولى التي تفرض فيها واشنطن عقوبات على الجيش الإسرائيلي.

وتشمل العقوبات منع حصول الكتيبة على المساعدات الأميركية للجيش الإسرائيلي، أو المشاركة في تدريبات مشتركة مع الجيش الأميركي.

وتضم الكتيبة المذكورة جنوداً من اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] وجنوداً يُشتبه فيهم بأنهم ينتمون إلى جماعات "شبيبة التلال" التي ينفذ أعضاؤها اعتداءات يومية على الفلسطينيين.

ووصف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو العقوبات الأميركية المحتملة بأنها انحطاط أخلاقي. وأضاف في بيان صادر عنه: "لا يجوز فرض عقوبات على الجيش الإسرائيلي. وفي الوقت الذي يقاتل جنودنا ضد وحوش الإرهاب، فإن نية

فرض عقوبات على كتيبة في الجيش الإسرائيلي هي قمة السخافة وانحطاط أخلاقي. إن الحكومة برئاستي ستتحرك بكل الوسائل ضد هذه الخطوات".

وقال وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش [رئيس "الصهيونية الدينية"] إن قرار فرض عقوبات أميركية على الجيش في وقت تحارب إسرائيل على وجودها هو جنون مطلق. وأضاف أن هذا الإجراء هو جزء من خطوة مدبرة لإجبار إسرائيل على التخلي عن أمنها والموافقة على إقامة دولة فلسطينية.

وقال الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي بني غانتس [رئيس "المعسكر الرسمي"] إن كتيبة "نيتسح يهودا" هي جزء لا يتجزأ من الجيش، وهي تخضع للقانون العسكري وتعمل وفقاً للقانون الدولي. وأضاف: "إنني أكنّ احتراماً كبيراً لأصدقائنا الأميركيين، لكن فرض عقوبات على الكتيبة يعدّ سابقة خطيرة، ويبعث برسالة خاطئة إلى أعدائنا المشتركين في وقت الحرب".

[تقرير: وكالة "ستاندرد أند بورز جلوبال" تخفّض التصنيفات الطويلة الأجل لإسرائيل في ظل مخاطر جيوسياسية آخذة بالارتفاع]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/4/21

خفّضت وكالة "ستاندرد أند بورز جلوبال" (S&P) في نهاية الأسبوع الماضي التصنيفات الطويلة الأجل لإسرائيل من AA- إلى A+، وذلك وسط تصاعد المواجهة مع إيران، وفي ظل ما وصفتها بأنها مخاطر جيوسياسية ماثلة أمام إسرائيل آخذة بالارتفاع في الفترة الأخيرة.

وقالت الوكالة في بيان صادر عنها: "إننا نتوقع أن يتسع العجز الحكومي العام لإسرائيل إلى 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق الدفاعي".

وجاء في البيان أن النظرة المستقبلية السلبية تأتي على خلفية احتمال تصاعد الحرب بين إسرائيل وحركة "حماس" والمواجهة مع حزب الله، وهو ما يعني أن

التأثير في اقتصاد إسرائيل سيكون بشكل أكبر مما هو متوقع الآن. وأضاف البيان: "إننا نرى حالياً عدة مخاطر تصعيد عسكري محتملة، بما في ذلك مواجهة عسكرية أضخم وأطول ومباشرة أكثر مع إيران".

وكانت وكالة "موديز" الأميركية خفضت في شباط/فبراير الماضي التصنيف الائتماني لإسرائيل بدرجة واحدة، من A1 إلى A2 بسبب تأثير الحرب المستمرة التي تشنها على حركة "حماس" في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها إسرائيل خفضاً في تصنيفها الائتماني. وكانت "موديز" قد وضعت تصنيف إسرائيل الائتماني تحت المراقبة في 19 تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد 12 يوماً من اندلاع الحرب. وقالت "موديز"، في بيان صادر عنها، إنها فعلت ذلك بعد تقييم لها تبينّ منه أن "النزاع العسكري المستمر مع حماس" وتداعياته وعواقبه الأوسع نطاقاً يزيد بصورة ملموسة في المخاطر السياسية على إسرائيل، ويضعف أيضاً مؤسساتها التنفيذية والتشريعية وقوتها المالية في المستقبل المنظور".

كذلك خفضت الوكالة توقعاتها لديون إسرائيل إلى سلبية بسبب ما وصفته بأنه "خطر التصعيد مع حزب الله على طول حدودها الشمالية مع لبنان".

وأرفعت الوكالة تصنيفها بنظرة مستقبلية سلبية، وهو ما يشير إلى أنها تتوقع مزيداً من الانخفاض في المدى القريب، وأوضحت في هذا الشأن أن "خطر حدوث تصعيد يشمل حزب الله في شمال إسرائيل لا يزال قائماً، وهو أمر يمكن أن يكون له تأثير سلبي أكثر كثيراً في الاقتصاد الإسرائيلي".

وتجدر الإشارة إلى أنه في إثر الحرب الإسرائيلية على غزة، خفضت وكالة "ستاندرد أند بورز" للتصنيفات الائتمانية التوقعات الائتمانية لإسرائيل من مستقرة إلى سلبية، بسبب المخاطر المتنامية في الحرب. كما قامت وكالة "فيتش"، وهي آخر وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى في الولايات المتحدة، بوضع إسرائيل تحت المراقبة السلبية بسبب المخاطر الناجمة عن الحرب.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 138، ربيع 2024

قائمة المحتويات

افتتاحية

كل فلسطين هي غزة الياس خوري
"حفظنا الوصية" عبد الرحيم الشيخ
سقط القناع عن القناع: "إلى أمل في غزة" سنان أنطون
غزة... وماذا بعدها؟ واسيني الأعرج
غزة والنظام العربي الراهن جلبير الأشقر
حين توظف غزة الوعي الغافي محمد برادة

مقالات

ساطع الحصري: العربي المنتصر والهزيمة المبكرة فيصل درّاج

محور (الفن في مواجهة الاستعمار)

مقدمة أنيس محسن
التواصل الأدائي: المقاومة الفلسطينية، وموسيقى الهيب هوب،
وأداءات الفضاء السيبراني حنين شفيق الغبرا
"حمى البحر المتوسط" هشام روحانا

دراسات

تسريب العقارات العربية في القدس إلى الجمعيات الاستيطانية
بين الاختراق والأرشفات مراد البسطامي
عن استيضاح أصل الفلاحين (1917) ديفيد بن غوريون

قراءات خاصة

حكى قصتها وحكّت صمته رائف زريق

قراءات

نصر الله، إبراهيم، "طفولتي حتى الآن" (بالعربية) تغريد عبد العال
وادي، فاروق، "سوداد (هاوية الغزالة)" (بالعربية) جهاد الرنتيسي
حسن، منار، "المغيبات: النساء والمدن الفلسطينية حتى
سنة 1948" (بالعربية) مها التميمي

